

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

بيان صحفي رقم 09/358
للنشر الفوري
١١ أكتوبر ٢٠٠٩

صندوق النقد الدولي يشيد بتحركات بلدان الشرق الأوسط المصدرة للنفط على صعيد السياسات المعاكسة للدورة الاقتصادية؛ ويتنبأ بخفوت التعافي بالنسبة للبلدان المستوردة للنفط في المنطقة

تضررت بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشدة من جراء الأزمة الاقتصادية العالمية، إلا أن الضرر كان أخف وطأة على بلدان المنطقة مقارنة بغيرها من البلدان حول العالم، وفقا لما ورد في عدد أكتوبر ٢٠٠٩ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي الصادر عن صندوق النقد الدولي.

وبمناسبة صدور تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي، الذي يركز على آفاق الاقتصاد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، صرح السيد مسعود أحمد مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي، قائلاً إن "استعانة البلدان المصدرة للنفط بالاحتياطات الوقائية في تمويل الإنفاق المعاكس لاتجاهات الدورة الاقتصادية خفف من تأثير الأزمة على اقتصاداتها وخلق أثارا انتشارية إيجابية في البلدان المجاورة. وقد كشفت الأزمة كذلك عن ضرورة استمرار الجهود الرامية إلى تقوية الرقابة للحد من مواطن التعرض للخطر في الأسواق المالية بالمنطقة."

البلدان المصدرة للنفط تتحمل الصدمات الخارجية

تضررت البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان - وهي الجزائر والبحرين وإيران والعراق والكويت وليبيا وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والسودان والإمارات العربية المتحدة واليمن - بصورة مباشرة من الأزمة المالية العالمية نتيجة الهبوط الحاد في أسعار النفط والتوقف المفاجئ في تدفقات رؤوس الأموال الداخلة. وكان انخفاض إنتاج النفط قد أسفر عن انخفاض بنسبة ٣,٥% في إجمالي

الناتج المحلي النفطي، بينما واصل إجمالي الناتج المحلي غير النفطي نموه، رغم تراجعته إلى ٣,٢%. ومن المتوقع أن ينتعش إجمالي الناتج المحلي النفطي وغير النفطي لهذه البلدان ليصل إلى ٤% تقريبا في عام ٢٠١٠.

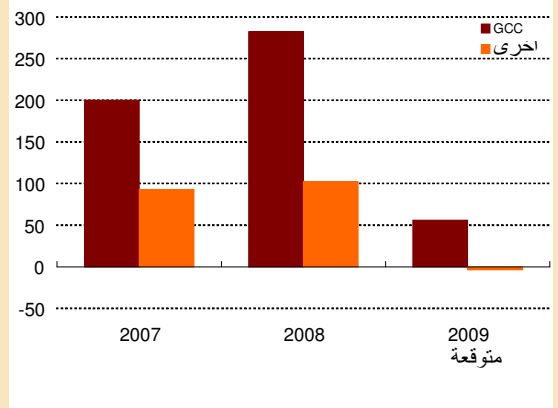
واعتمادا على الاحتياطات الكبيرة التي تجمعت قبل الأزمة، تحركت حكومات هذه الاقتصادات لمواجهة الأزمة بانتهاج سياسات توسعية على مستوى المالية العامة وتوفير دعم السيولة لقطاعاتها المالية، مما أسهم في احتواء تأثير الأزمة على الاقتصاد ككل. وقد ساعدت هذه السياسات كذلك في الحفاظ على مستويات الواردات المرتفعة نسبيا أثناء الأزمة، مما أسهم بدوره في التخفيف من حدة الهبوط الاقتصادي العالمي. وحتى يتسنى تنفيذ هذا المنهج القائم على السياسات، قامت البلدان المصدرة للنفط بالسحب من أرصدها الاحتياطية بدرجات متفاوتة، مما ترتب عليه انخفاض فائض الحساب الجاري في هذه البلدان بنحو ٣٥٠ مليار دولار (الشكل البياني ١).

ومع ارتفاع أسعار النفط وعودة الانتعاش المنتظر في الطلب العالمي، يُتوقع أن ترتفع الإيرادات النفطية فتسمح للبلدان المصدرة للنفط بإعادة بناء أرصدة احتياطياتها الدولية بأكثر من ١٠٠ مليار دولار في عام ٢٠١٠، مما سيسهم بدوره في وضع الأساس اللازم للحفاظ على مستوى الإنفاق العام.

وبينما لم تكن معظم البنوك في المنطقة معرضة لمخاطر الأصول السامة، إلا أنها تضررت من انهيار أسواق الأصول المحلية وسحب الأرصدة بالنقد الأجنبي. غير أن اتخاذ الإجراءات الفورية والقوية على مستوى السياسات أدى إلى احتواء هذه التداعيات.

وفي المرحلة المقبلة، سوف تظل التدابير الرامية إلى تقوية التنظيم والرقابة الماليين – والتي يجري استحداثها في بعض البلدان بالفعل – عنصرا بالغ الأهمية. وفي الأجل المتوسط، ستظل الأولويات تتضمن تطوير الأسواق

الشكل البياني ١
انكماش رصيد الحساب الجاري
(البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: رصيد الحساب الجاري، بمليارات الدولارات الأمريكية)

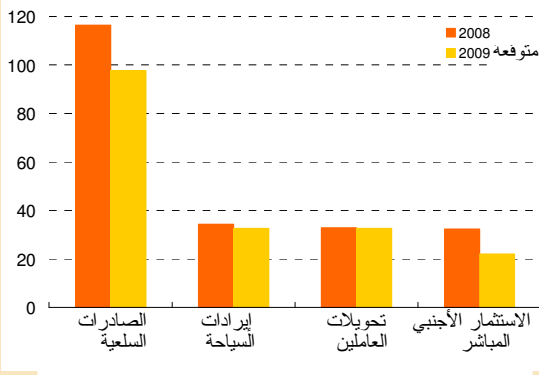


GCC: مجلس التعاون الخليجي.
المصادر: السلطات الوطنية، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

المالية – بما يشمله من تنوع في النظام يتجاوز حدود النظام المالي القائم على البنوك – وكذلك جهود تحسين مناخ الأعمال بغية دعم التنوع في النشاط الاقتصادي وإيجاد فرص العمل.

البلدان المستوردة للنفط تتوقع انتعاشة متواضعة

الشكل البياني ٢
انخفاض الإيرادات من الخارج
(البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
وأفغانستان وباكستان: الإيرادات الخارجية، بمليارات الدولارات
الأمريكية)^١



المصادر: السلطات الوطنية، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.
^١ باستثناء أفغانستان وجيبوتي. إيرادات السياحة أيضا تستبعد منها باكستان.

وبالنسبة للبلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان - وهي أفغانستان وجيبوتي ومصر والأردن ولبنان وموريتانيا والمغرب وباكستان وسوريا وتونس - فقد كانت أقل تعرضا لأثر التباطؤ الاقتصادي مقارنة بالعديد من الأسواق الصاعدة الأخرى، نظرا لضعف اندماجها في أسواق رأس المال العالمية ونتيجة للآثار الانتشارية الإيجابية المتولدة عن زيادة الإنفاق العام في البلدان المصدرة للنفط في المنطقة. وكان انخفاض الإيرادات المحصلة من الخارج هو القناة الأساسية لانتقال آثار التباطؤ العالمي (الشكل البياني ٢).

وقد تحركت هذه البلدان أيضا لمواجهة الأزمة بانتهاج السياسات الملائمة المعاكسة لاتجاه الدورة الاقتصادية، وإن كانت على نطاق محدود أكثر. ومن المتوقع أن ينخفض معدل نمو هذه البلدان من ٥% في عام ٢٠٠٨ إلى ٣,٦% في عام ٢٠٠٩. وفي المستقبل، يُتوقع أن يظل ثابتا في عام ٢٠١٠، مما يرجع في الأساس للتعافي الاقتصادي البطيء في الاقتصادات المتقدمة الشريكة في التجارة والنطاق الضيق لانتهاج سياسات أخرى معاكسة لاتجاهات الدورة الاقتصادية.

وتؤدي مستويات الدين المرتفعة في معظم البلدان المستوردة للنفط في المنطقة إلى تقليص الحيز المتاح للتنشيط المالي، كما أن مجال التيسير النقدي سوف يخضع لقيود الزيادة المنتظرة في أسعار الفائدة العالمية مقارنة بمستوياتها الحالية المنخفضة بالمقاييس التاريخية. وبالتالي سوف يتعين على صانعي السياسات التركيز بدرجة أكبر على إصلاحات جانب العرض التي ستسهم في تعزيز نشاط القطاع الخاص وفرص العمل فيه، وتعزيز المنافسة. وفي البلدان التي لا تأخذ بنظم أسعار الصرف الثابتة، من شأن زيادة مرونة أسعار الصرف أن ييسر تحقيق هذه الأهداف.

مؤشرات اقتصادية مختارة
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان

متوقع	متوقع	تقديري	متوسط			
٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤

نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
(التغير سنوياً؛ %)

منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان						
٤,٠	٢,٢	٤,٨	٦,٠	٥,٨	٥,٨	٥,٠
البلدان المصدرة للنفط						
٤,١	١,٤	٤,٦	٦,٠	٥,٥	٦,٠	٥,٥
منها						
٥,٢	٠,٧	٦,٤	٥,٠	٥,٥	٦,٩	٥,٨
مجلس التعاون الخليجي						
٣,٨	٣,٦	٥,٠	٥,٩	٦,٣	٥,٤	٤,٢
البلدان المستوردة للنفط						

ميزان المالية العامة للحكومة المركزية
(% من إجمالي الناتج المحلي)

منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان						
١,٢	٠,٨-	٧,٣	٤,٩	٦,٦	٦,٢	٠,٩
البلدان المصدرة للنفط						
٥,٢	٢,٠	١٤,٢	١٠,٠	١٢,٨	١٢,٣	٣,٩
منها						
١٠,٤	٥,٣	٢٧,٤	١٧,٦	٢٢,٤	٢٠,٦	٥,٠
مجلس التعاون الخليجي						
٥,٩-	٥,٨-	٥,٨-	٤,٩-	٥,١-	٥,٤-	٤,٦-
البلدان المستوردة للنفط						

ميزان الحساب الجاري
(% من إجمالي الناتج المحلي)

منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان						
٥,٧	١,١	١٤,٧	١٤,٧	١٧,١	١٥,٨	٨,٤
البلدان المصدرة للنفط						
٩,٥	٣,٤	٢٠,٩	٢٠,٥	٢٣,٤	٢١,٨	١١,٧
منها						
١٤,٢	٦,٣	٢٦,٣	٢٤,٨	٢٨,٨	٢٧,٤	١٢,٤
مجلس التعاون الخليجي						
٤,٥-	٤,٥-	٤,٩-	٢,٥-	١,٦-	١,٣-	٠,٤
البلدان المستوردة للنفط						